

التطورات الاقتصادية

الربع الثاني من عام 2005م

أولاً: التطورات النقدية والمصرفية

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2005م ارتفاعاً نسبته 4.3 في المئة (21.6 مليار ريال) ليلعب نحو 528.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.0 في المئة (24.2 مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) معدل نمو سنوي بلغت نسبته 19.5 في المئة (86.3 مليار ريال). ويعزى الارتفاع في عرض النقود خلال الربع الثاني من عام 2005م بشكل رئيس إلى زيادة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص الذي زاد بحوالي 34.4 مليار ريال.

وبتحليل عناصر عرض النقود (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2005م، يلاحظ انخفاض عرض النقود (ن1) بنسبة 0.4 في المئة (1.2 مليار ريال) ليلعب حوالي 275.3 مليار ريال أو ما نسبته 52.1 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) مقارنة بارتفاع نسبته 4.9 في المئة (13.0 مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل عرض النقود (ن1) بنهاية الربع الثاني من عام 2005م ارتفاعاً سنوياً نسبته 13.4 في المئة (32.6 مليار ريال). بينما سجل عرض النقود (ن2) ارتفاعاً خلال الربع الثاني من عام 2005م بنسبة 3.2 في المئة (13.3 مليار ريال) ليلعب نحو 432.1 مليار ريال أو ما نسبته 81.8 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) مقارنة بارتفاع نسبته 4.7 في المئة (18.7 مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل عرض النقود (ن2) بنهاية الربع الثاني من عام 2005م ارتفاعاً سنوياً نسبته 20.7 في المئة (74.2 مليار ريال).

ثانياً: السياسة النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الربع الثاني من عام 2005م بإتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار وضمان سلامة النظام المالي. ولقد قامت المؤسسة برفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء الرسمي (Official Repo Rate) مره واحده خلال الربع الثاني من 3.25 في المئة إلى 3.50 في المئة ، بينما لم تجري المؤسسة أي تغيير على معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) خلال الربع الثاني الذي استمر على وضعه السابق 3.00 في المئة. وقد بلغ متوسط مبالغ عمليات اتفاقيات إعادة الشراء اليومي في الربع الثاني نحو 1.206 مليون ريال فيما بلغ متوسط مبالغ إعادة الشراء المعاكس نحو 4.790 مليون ريال، والذي يدل على توفر السيولة في السوق المحلي .

وشهدت أسعار الفائدة بين المصارف المحلية ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الثاني من عام 2005م انعكاساً للسياسة النقدية، فقد ارتفع معدل الفائدة بين المصارف لمدة ثلاثة شهور (SIBOR) من 3.12 في المئة في نهاية الربع الأول لعام 2005م إلى 3.73 في المئة في نهاية الربع الثاني. أما الفارق في أسعار الفائدة بين الريال والدولار لفترة ثلاثة شهور فقد ارتفع من 15 نقطة أساس (Basis Point) في نهاية الربع الأول إلى 21 نقاط أساس في نهاية الربع الثاني لعام 2005م.

ثالثاً: تطورات نشاط المصارف

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام 2005م حوالي 703.5 مليار ريال، أي بارتفاع نسبته 3.2 في المئة (22.1 مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته 4.0 في المئة (26.1 مليار ريال) خلال الربع السابق. وقد حقق بنهاية الربع الثاني من عام 2005م ارتفاعاً في معدل نموه السنوي نسبته 19.1 في المئة (112.9 مليار ريال).

3-1 الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام 2005م ارتفاعاً نسبته 4.5 في المئة (20.1 مليار ريال) ليبلغ حوالي 468.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 6.1 في المئة (25.6 مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت بنهاية الربع الثاني من عام 2005م ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته 21.6 في المئة (83.2 مليار ريال). وقد بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (3) بنهاية الربع الثاني من عام 2005م حوالي 88.6 في المئة، مقارنة بنسبة 87.1 في المئة في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وباستعراض تطور مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثاني من عام 2005م، يتضح ارتفاع الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 10.2 في المئة (14.5 مليار ريال) لتبلغ حوالي 156.9 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 4.2 في المئة (5.7 مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعاً نسبته 9.4 في المئة (8.2 مليار ريال) لتبلغ نحو 96.0 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 6.7 في المئة (5.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حققت الودائع تحت الطلب انخفاضاً نسبته 1.2 في المئة (2.6 مليار ريال) لتبلغ حوالي 215.1 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 7.1 في المئة (14.3 مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية والودائع الأخرى شبه النقدية

ارتفاعاً سنوياً نسبته **15.9** في المئة (**29.5** مليار ريال) و**36.1** في المئة (**41.6** مليار ريال) و**14.4** في المئة (**12.1** مليار ريال) على التوالي.

2-3 النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص والقطاع الحكومي (ائتمان مصرفي واستثمارات) خلال الربع الثاني من عام **2005**م بنسبة **6.6** في المئة (**34.2** مليار ريال) ليبلغ حوالي **552.4** مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته **5.7** في المئة (**28.0** مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثاني نسبته **23.5** في المئة (**105.2** مليار ريال). وشكل نسبة **118.0** في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة **116.2** في المئة في نهاية الربع نفسه من العام السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الحكومي وشبه الحكومي خلال الربع الثاني من عام **2005**م بنسبة **0.1** في المئة (**0.1** مليار ريال) ليبلغ حوالي **177.6** مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته **1.0** في المئة (**1.7** مليار ريال) خلال الربع السابق. وقد حقق بنهاية الربع الثاني من عام **2005**م انخفاضاً سنوياً نسبته **0.9** في المئة (**1.7** مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات من القطاعين الخاص والحكومي إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني من عام **2005**م حوالي **38.0** في المئة، مقارنة بنسبة **46.6** في المئة في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثاني من عام **2005**م بنسبة **10.1** في المئة (**34.3** مليار ريال) ليبلغ نحو **374.0** مليار ريال، مقارنة

بارتفاعٍ نسبته 8.2 في المئة (25.8 مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثاني من عام 2005م ارتفاعاً سنوياً نسبته 40.0 في المئة (107.0 مليار ريال). وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام 2005م حوالي 79.9 في المئة، مقارنة بنسبة 69.4 في المئة في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال (القطاع الخاص والعام) خلال الربع الثاني 2005م، نلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي طويل الأجل بنسبة 17.6 في المئة (18.1 مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته 6.6 في المئة (6.4 مليار ريال)، كذلك ارتفاع الائتمان المصرفي قصير الأجل بنسبة 7.7 في المئة (16.0 مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته 8.2 في المئة (15.8 مليار ريال)، كما ارتفع الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة 4.5 في المئة (2.1 مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته 7.1 في المئة (3.0 مليار ريال) خلال الربع السابق.

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام 2005م بنسبة 10.1 في المئة (36.1 مليار ريال) ليبلغ حوالي 393.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 7.6 في المئة (25.2 مليار ريال) خلال الربع السابق. وقد حقق بنهاية الربع الثاني من عام 2005م ارتفاعاً سنوياً نسبته 37.7 في المئة (107.8 مليار ريال) مقارنة بنهاية نفس الفترة من العام السابق. وتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال الربع الثاني من عام 2005م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لكل من قطاع التمويل بنسبة 16.7 في المئة (6.5 مليار ريال)، والخدمات الأخرى بنسبة 14.4 في المئة (19.2 مليار ريال)، والبناء والتشييد بنسبة 13.9 في المئة (3.1 مليار ريال)، والزراعة وصيد الأسماك بنسبة 11.9 في المئة (0.5 مليار ريال)، والصناعة والإنتاج بنسبة 9.6 في المئة (2.8 مليار

ريال)، والتجارة بنسبة 4.8 في المئة (3.2 مليار ريال)، والتعدين والمناجم بنسبة 3.3 في المئة (0.05 مليار ريال)، والحكومي وشبه الحكومي بنسبة 3.1 في المئة (1.0 مليار ريال)، والخدمات بنسبة 1.3 في المئة (0.2 مليار ريال)، والنقل والاتصالات بنسبة 0.8 في المئة (0.1 مليار ريال)، وفي المقابل انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والخدمات الأخرى بنسبة 12.8 في المئة (0.4 مليار ريال).

3-3 الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2005م انخفاضاً نسبته 8.4 في المئة (7.6 مليار ريال) ليلعب حوالي 82.8 مليار ريال، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 2.6 في المئة (2.4 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل معدل نمو سنوي سلبي بلغت نسبته 7.3 في المئة (6.5 مليار ريال)، مشكلاً بذلك نسبة 11.8 في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بارتفاعٍ نسبته 15.1 في المئة في نهاية نفس الفترة من العام السابق. وسجل إجمالي المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2005م ارتفاعاً نسبته 5.9 في المئة (2.6 مليار ريال) ليلعب حوالي 46.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 3.2 في المئة (1.5 مليار ريال)، خلال الربع السابق. وسجل معدل نمو سنوي بلغت نسبته 12.6 في المئة (5.2 مليار ريال)، ليشكل بذلك نسبة 6.7 في المئة من إجمالي المطلوبات مقارنة بارتفاعٍ نسبته 7.1 في المئة في نهاية نفس الفترة من العام السابق. وبلغ صافي الأصول الأجنبية بنهاية الربع الثاني من عام 2005م حوالي 36.0 مليار ريال، منخفضاً بنسبة 22.1 في المئة (10.2 مليار ريال)، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 1.9 في المئة (0.9 مليار ريال) خلال

الربع السابق. وسجل صافي الأصول الأجنبية انخفاضاً في معدل نموه السنوي بلغت نسبته 24.6 في المئة (11.7 مليار ريال).

3-4 الاحتياطيات ورأس المال والأرباح والفروع

انخفض رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2005م بنسبة 2.7 في المئة (1.7 مليار ريال). وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام 2005م حوالي 13.3 في المئة، مقارنة بنسبة 14.0 في المئة من العام السابق. وارتفع معدل النمو السنوي لرأسمال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة 15.8 في المئة (8.5 مليار ريال).

ارتفعت أرباح المصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام 2005م لتبلغ حوالي 7.1 مليار ريال مقارنة بنحو 5.1 مليار ريال خلال الربع السابق، محققة ارتفاعاً نسبته 37.8 في المئة (1.9 مليار ريال). وحققت معدل نمو سنوي بلغت نسبته 47.4 في المئة (6.7 مليار ريال). وبلغ عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة نهاية الربع الثاني من عام 2005م نحو 1224 فرعاً، حيث لم يطرأ أي تغيير على عدد فروع المصارف مقارنة بالربع الأول من عام 2005م.

3-5 التقنية المصرفية

بعد أن تم الانتهاء من تنفيذ خطة العمل لانضمام مصرف البلاد في نظام سريع في الربع الأول من عام 2005م، فقد ظل العمل مستمراً بعقد الاجتماعات مع كل من بنك مسقط (Muscat Bank)، ودوتشا بنك (Deutsche Bank)، وبنك ب.ن.ب باريباس

(BNP Paribas)، وبنك الكويت الوطني (Bank of Kuwait)، وذلك تمهيداً لانضمامها لنظام سريع، وذلك من خلال شرح المتطلبات وخطط العمل المبدئية.

ومن المخطط أن يتم ربط بنك ب.ن.ب باريباس (BNP Paribas) لبيئة الاختبارات لنظام سريع (Test_and_Training) في شهر أغسطس 2005م ومن ثم ربطه في البيئة الحية لنظام سريع (Live System) في سبتمبر 2005م.

أما بالنسبة لإحصائيات نظام "سريع" خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٥م ، فقد بلغ مجموع قيمة العمليات 2.434.377 مليون ريال ، وذلك من خلال تنفيذ 409.083 عملية بنظام "سريع". وبلغ مجموع قيمة المدفوعات الفردية 2.316.346 مليون ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة 118.031 مليون ريال.

هذا ويتوقع أن تستمر الزيادة في استخدام "سريع" بشكل مستمر خلال السنوات المقبلة، خصوصا في التعاملات التجارية والأفراد، بالإضافة إلى زيادة استخدام النظام لتحويل رواتب الموظفين في الدولة والقطاع الخاص.

وارتفع إجمالي السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي في الربع الثاني 2005م من 53.6 مليار ريال إلى 61 مليار ريال أي بنسبة بلغت 13.8 في المئة (7.4 مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته 1.4 في المئة (0.8 مليار ريال) في الربع السابق. وحقق معدل نمو سنوي نسبته 20.8 في المئة (10.5 مليار ريال).

وارتفعت قيمة شيكات المقاصة للأفراد والشركات من 87.1 مليار ريال في الربع الأول 2005م إلى 97.5 مليار ريال في نهاية الربع الثاني 2005م، أي ما نسبته 11.9 في المئة (10.4 مليار ريال)، مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 7.9 في المئة (7.5 مليار ريال) في الربع السابق. وحقت معدل نمو سنوي نسبته 8.2 في المئة (7.4 مليار ريال).

وارتفعت المبيعات عن طريق نقاط البيع من 6.6 مليار ريال في الربع الأول 2005م إلى 7.3 مليار ريال في نهاية الربع الثاني 2005م أي بارتفاع نسبته 11 في المئة (0.7 مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته 1.8 في المئة (0.1 مليار ريال) في الربع السابق. وحقت معدل نمو سنوي نسبته 24.8 في المئة (1.5 مليار ريال).

رابعاً : تطورات سوق الأسهم المحلية

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم خلال الربع الثاني من عام 2005م بنسبة 28.2 في المئة ليبلغ 13455.24 نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته 27.9 في المئة في الربع السابق، في حين حقق ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته 135.5 في المئة. وارتفع كذلك عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام 2005م بنسبة 99.5 في المئة ليلعب حوالي 3.5 مليار سهم، مقارنة بانخفاض نسبته 3.5 في المئة في الربع السابق، وارتفع معدل نموه السنوي بنسبة 12.3 في المئة. وارتفعت القيمة الاجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 128.7 في المئة لتبلغ نحو 1123.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 6.8 في المئة في الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي بنسبة 118.5 في المئة.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بنسبة 31.7 في المئة لتبلغ بنهاية الربع الثاني من عام 2005م 1943 مليار ريال مقارنة بارتفاعها بنسبة 28.4 في المئة في نهاية الربع السابق. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثاني من عام 2005م ارتفاعاً نسبته 149.1 في المئة ليلعب حوالي 11495.8 ألف صفقة، مقارنة بارتفاع نسبته 41.1 في المئة في الربع السابق، وارتفع معدل نموه السنوي بنسبة 192.8 في المئة.

حقق إجمالي أصول صناديق الاستثمار التابعة للمصارف التجارية ارتفاعاً في الربع الثاني من عام 2005م نسبته 14.5 في المئة (28.7 مليار ريال) ليلعب 97.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع

نسبته 14.5 في المئة (8.8 مليار ريال) في الربع السابق . وسجل معدل نمو سنوي نسبته 87.1 في المئة (42.9 مليار ريال).

وبتحليل إجمالي أصول الصناديق، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية بنسبة 54.3 في المئة (28.8 مليار ريال) في الربع الثاني من عام 2005م ليبلغ 81.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 19.0 في المئة (8.4 مليار ريال) في الربع السابق . وسجلت الأصول المحلية معدل نمو سنوي نسبته 110.1 في المئة (43.0 مليار ريال)، وسجلت الأصول الأجنبية انخفاضاً نسبته 0.25 في المئة (0.04 مليار ريال) في الربع الثاني من عام 2005م لتبلغ 16.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.4 في المئة (0.09 مليار ريال) في الربع السابق . وتحقق معدل نمو سنوي سلبي للأصول الأجنبية نسبته 0.54 في المئة (0.09 مليار ريال).

وحقق عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية ارتفاعاً في الربع الثاني من عام 2005م نسبته 83.9 في المئة (18450 مشترك) ليبلغ 406240 مشترك، مقارنة بارتفاع نسبته 11.8 في المئة (23405 مشترك) في الربع السابق . وسجل عدد المشتركين معدل نمو سنوي نسبته 135.2 في المئة (23355 مشترك).

أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة فقد ارتفع من 189 صندوقاً في الربع الأول من عام 2005م إلى 196 صندوقاً في الربع الثاني من عام 2005م ، أي بارتفاع نسبته 53.7 في المئة (سبعة صناديق) مقارنة بارتفاع نسبته 0.5 في المئة (صندوق واحد) في الربع السابق. وسجل عدد الصناديق العاملة معدل نمو سنوي نسبته 13.3 في المئة (ثلاثة وعشرون صندوقاً).

خامساً: تكاليف المعيشة

حقق متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال الربع الثاني من عام 2005م انخفاضاً نسبته 0.1 في المئة. وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته 0.6 في المئة مقارنة بنهاية نفس الفترة

من العام السابق. وقد ارتفع الرقم القياسي للأطعمة والمشروبات بنسبة 0.4 في المئة، وللترميم والإيجار والوقود بنسبة 0.5 في المئة، وللنقل والاتصالات بنسبة 0.3 في المئة، وللتعليم والترويج بنسبة 0.1 في المئة، وفي المقابل انخفض الرقم القياسي للأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 0.2 في المئة، وللتأثيث المتزلي بنسبة 0.1 في المئة، وللبيع والخدمات الأخرى بنسبة 0.3 في المئة، ولم يتغير المؤشر لمجموعة الرعاية الطبية.

سادساً: التطورات الإشرافية والتشريعات خلال الربع الثاني من عام 2005م

§ صدور التعميم رقم 8733/م أ ش / 138 وتاريخ 1426/3/3هـ الموافق 2005/4/12م بشأن تحديد متطلبات التعيين في الوظائف القيادية في المصارف العاملة في السعودية.

§ تم إرسال مسودة مشروع أولية لضوابط تنظيم التمويل الاستهلاكي خلال شهر إبريل وذلك بغرض الحصول على مرئيات المختصين في المصارف حيال هذه الضوابط.

§ صدور تعميم المؤسسة رقم 10168/م أ ت / 156 في 1426/3/14هـ الموافق 2005/4/23م بشأن تحديث ضوابط فتح حسابات الوافدين الذين يحملون جواز سفر سعودي.